

دراسات وتقارير

أزمة الدين العام في لبنان وحلولها:

مقاربة متعددة الأبعاد

أيلول 2019

ثبت المحتويات

5.....	مقدمة:
7.....	أولاً: مدخل إلى تحليل الأزمة
7.....	1- عبء الدين العام بين الاقتصاد الحقيقي والعمق المالي.....
12.....	2- فرضيات الأزمة: أخطاء والتباسات
26.....	ثانياً: الإطار المالي والاقتصادي للخروج من أزمة المديونية
26.....	1- خيارات المعالجة والبدائل الأنسب:.....
33.....	2- التصحيح المالي في إطار اقتصادي أوسع:.....
46.....	ثالثاً: الإصلاح الضريبي بوصفه مدخلاً للتصحيح المالي
46.....	1- السياسات الضريبية: ثلاثة أدوار مفقودة
53.....	2- الإصلاح الضريبي والإصلاح السياسي
57.....	خاتمة.....
61.....	المصادر والمراجع

مقدمة:

إن وصف ظاهرة الدين العام في لبنان وتحليل أسبابها بدقة هو الخطوة الأولى في الطريق إلى إيجاد حلول لها. وهذا يوجب تقديم قراءة متعددة الأبعاد لما أحاط بها من عوامل ورافقتها من وقائع ومؤشرات في صُعد مختلفة. ومع أنّ تراكم الدين الحكومي هو من شؤون المالية العامة ونجم عن سياساتها وإجراءاتها إلا أنه تأثر بعمق أيضًا بأوضاع الاقتصاد وظروفه وخياراته وتشابكاته الداخلية وعلاقاته مع الخارج، كما تفاعل إيجابًا حينًا، وسلبيًا في معظم الأحيان، مع تغيرات السياسة النقدية وتقلباتها والأهداف المحددة لها. وفي المقابل كان لأزمة الدين انعكاساتها الدائمة وطويلة الأمد على النمو والعجز التجاري ومعدلات التضخم والفائدة والطلب الداخلي وتكوين رأس المال الثابت ومستويات الاستهلاك والاستثمار، فضلًا عن نسب الفقر والبطالة واتجاهات توزيع الدخل والثروة. ولم تكن معزولة أيضًا عن الرؤية الحكومية والرسمية للقطاع العام ودور الضرائب في الاقتصاد وهيكلتها ومعدلاتها ووظائفها المالية والاجتماعية.

لا يمكننا الإحاطة في هذا التقرير بكل ما تقدم، لكننا سنركز على الجوانب والفرضيات والخيارات التي نعدّها ذات أولوية في فهم مشكلة الدين العام وتفسيرها والتهيئة لحلها، وهذا الحل نراه متمثلًا في ثلاثة مجالات مترابطة: إصلاح السياسات المالية من خلال إعادة النظر بهيكل النفقات والإيرادات العامة، وتصحيح السياسات التجارية التي تربطها علاقة جدلية ذات اتجاهين بالمأزق المالي، وإصلاح النظام الضريبي الذي من دونه لا يمكن التغلب على المصاعب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي نعاني منها.

وبناء عليه تعالج هذه الدراسة بصورة أساسية الإشكالية المتمثلة في السؤال الآتي: هل يمكن معالجة أزمة الدين من منظور مالي أو مالي/نقدي فقط دون التعامل مع الجوانب الاقتصادية للمشكلة مثل العجز التجاري والمالي، ودون النظر إلى أبعادها الإصلاحية مثل مراجعة النظام الضريبي؟ وهل الحل يكون تقنيًا في مجالي التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي أم أنه محاط بعناصر الاقتصاد السياسي؟

أما الفرضية التي سننطلق منها فهي أن معادلة نمو الدين العام مكونة من جانب مالي ونقدي يتضمن معدل الفائدة والفائض الأولي في الميزانية العامة، ومن جانب اقتصادي يعبر عنه

النمو الحقيقي للناتج المحلي¹. فإذا تعاملنا مع جانبي المعادلة على قدم المساواة فسنجد أنفسنا أمام مهمة الإصلاح الشامل. أما إذا اخترنا الجانب الأول فسنكون في سباق لا ينتهي مع الزمن وتنافس محموم بين كلفة الدين وتدفقّ الودائع.

¹ هذا انطلاقاً من معادلة نمو الدين العام المعروفة والتي تساوي: نسبة الدين العام إلى الناتج مضروباً بمعدل الفائدة الحقيقي ناقصاً النمو الحقيقي على أن تحسم من المجموع نسبة فائض الموازنة الأولى إلى الناتج. أي: $\Delta b = b(r - y) - x$.

Studies and Reports

The Public Debt Crisis in Lebanon and its solutions: A Multidimensional Approach

September 2019

Table of Contents

Introduction:	5
First: Gateway to crisis analysis	7
1. The burden of public debt between the real economy and financial depth	7
2. Hypotheses of the crisis: errors and ambiguities	12
Second: The financial and economic framework needed to get rid of the debt crisis	26
1. Management options and the most appropriate alternative:	26
2. Financial correction in a broader economic context:	33
Third: Tax Reform as a gateway to Financial Correction	46
1. Taxation policies: three missing roles	46
2. Tax and political reform	53
Conclusion	57
Sources and references	61

Introduction:

Identifying the reality of the public debt in Lebanon and accurately analyzing its causes is the first step on the solutions finding ladder. This requires a multidimensional reading of the surrounding and accompanying factors and indices of the public debt problem on different levels. Even though the accumulation of government debt is a matter of financial Policy and is derived from its' policies and procedures, it was also deeply influenced by the economy's situation and its' internal complications and connections with the outside world, it also sometimes reacted positively but mostly negatively when confronted with monetary policy changes, its' volatility and the targets set for them. On the other hand, the debt crisis had a lasting and long-term impact on growth, trade deficits, inflation and interest rates, Internal demand, fixed capital accumulation, levels of consumption and investment, as well as Poverty and unemployment ratios, and income and wealth distribution trends. Nor was it isolated from the government's vision for the Public sector, the role of taxation in the economy, its structure, rates and financial and social functions.

We won't be able to cover all of the above points in this report, but we will focus on aspects, assumptions and options we consider vital in understanding, interpreting and preparing a solution for the problem of public debt. We can find this solution in three interrelated areas: Reforming fiscal policies through structural review of public expenditures and revenues, the correction of trade policies linked by a two-way dialectic with the financial impasse, and the reform of the taxation system without which we won't be able to overcome the financial, economic and social difficulties we are experiencing.

Accordingly, this study mainly addresses the problem posed by the following question: Is it possible to address the debt crisis from a financial or

financial/monetary perspective only, without taking into account the economic aspects of the problem like trade and financial deficits, and without looking at the reform aspect such as reviewing the taxation system? Is the solution technical on a macro and microeconomic level, or is surrounded by elements of political economy?

Our hypothesis is that the public debt growth equation is made up of both financial and monetary sides, it includes the interest rate and the primary surplus in the general budget, and also, from an economic side expressed in real GDP. If we treat both sides of the equation equally, we will find ourselves before the task of comprehensive reform. If we choose the first side, we will be in an unending race with Time and in fierce competition between the cost of debt and the flow of deposits.

الأعداد السابقة:

2013	العدد 1	خارطة النظم الانتخابية في العالم
تموز 2013	العدد 2	روسيا والانتفاضات العربية
تشرين الثاني 2013	العدد 3	الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية
أيلول 2014	العدد 4	تحديات إدارة الثروة النفطية في لبنان
تشرين الثاني 2014	العدد 5	تطور كلفة المعيشة وخطوط الفقر في لبنان
تموز 2015	العدد 6	التكامل الاقليمي وتفكيك التبعية
كانون الثاني 2017	العدد 7	اقتصاد المملكة المتحدة
آذار 2017	العدد 8	دور قطاع التعليم في مواكبة مراحل الصناعة البترولية في لبنان
نيسان 2017	العدد 9	دونالد ترامب في البيت الأبيض الرؤى والاتجاهات المحتملة في القضايا الشرق أوسطية
آب 2017	العدد 10	قراءة في الازمة السعودية القطرية
تشرين الثاني 2017	العدد 11	اتجاهات الأجور في لبنان والعوامل المؤثرة عليها
كانون الثاني 2018	العدد 12	استراتيجية الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب 2017
حزيران 2018	العدد 13	الحرب وإعادة الاعمار في العالم العربي
كانون الثاني 2019	العدد 14	الأثار البيئية للتلوث بالنفط، الواقع وخطط الطوارئ والتشريعات المطلوبة في لبنان
أيار 2019	العدد 15	مشكلة السكن في ضوء تجارب دولية
حزيران 2019	العدد 16	سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق، الدوافع والمرتكزات